واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة–

The Reality of the Environment Commitment in Algerian SMEs
An Empirical Study On a sample of SMEs in the Region of Ouargla

ط.د. ياسين تليلي
مخبر أداء الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة ورقلة – الجزائر
yacine.telili@gmail.com

د. منيرة سلامي [1]
مخبر أداء الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة ورقلة – الجزائر
sellamimounira@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:06 /2018/12
تاريخ النشر: 2019/09/12

Abstract:
This study aims to find out the extent of environmental commitment of Algerian SMEs, by introducing problematic of what is the reality of environmental commitment in Algerian SMEs, and trying to identify their environmental commitment type, in addition to identifying the factors that drive these enterprises to commit to environmental aspect, so we divided our study into three axes, where the first and second axis the conceptual framework of environmental commitment and its most important types, the third axis is an empirical study included a sample of 36 SMEs in the region of Ouargla, using the questionnaire, then analyzed the data by SPSS v.20 program.
The most important findings of our study that environmental concerns of the surveyed enterprises low, it takes formal type (eco conformist) that responds to legal pressures without doing any voluntary initiatives, we also found that the legal factor is the main driver of the inclusion of environmental concerns in these enterprises, their environmental commitment is also influenced by age and affiliation to the international market.
Key words: Environmental Commitment, SMEs, Stakeholders, Legal pressures, Environmental sustainability**.**

مقدمة:

حظي الجانب البيئي والإجتماعي للمؤسسات بإهتمام متزايد من طرف الباحثين في السنوات الأخيرة، وذلك منذ إضفاء الطابع الرسمي على التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند عام 1987، المعروف أيضا بإسم "مستقبلنا المشترك"، المعد من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية للأمم المتحدة ؛ من أجل هذا، ظهرت مفاهيم تنموية حديثة تضع البعد البيئي في صلب إهتمامها، كالتنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية وغيرها، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والحفاظ على البيئة، كون الإلتزام البيئي أحد أبعاد التنمية المستدامة الثلاث، ومن منطلق أن الفكر التنموي الحديث يفرض على المؤسسة مهما كان حجمها مسؤولية إتجاه البيئة والمجتمع يجب تأديتها، فإن الاهتمام بالبعد البيئي لم يعد مقتصرا على الشركات العمومية والشركات الكبيرة فقط، بل تطور اليوم ما يعرف بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد المستدام ،الذي يشارك فيه جميع الفاعلين الإقتصاديين، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها فاعل أساسي في النشاط الإقتصادي، ولأنها تشكل النسبة الغالبة من المؤسسات المشكلة للنسيج الاقتصادي في أغلب الدول.

1 - **المؤلف المرسل**: منيرة سلامي، الإيميل: sellamimounira@yahoo.fr

والجزائر كغيرها من الدول، أدركت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها جزءا هاما من المنظومة الاقتصادية، وحجر الأساس الذي ترتكز عليه الدولة في سعيها للتنويع الاقتصادي والنهوض بالإقتصاد، كما يقع على عاتقها المساهمة هي الأخرى في التنمية المستدامة والإهتمام بالبعد البيئي في نشاطها، ومن هنا نطرح الإشكالية الموالية:

" ما واقع الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1 -ما مستوى تطبيق إجراءات إدارة البيئة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟

2 -ما هي العوامل المؤثرة في إلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجانب البيئي؟

3 -ما هو نمط الإلتزام البيئي للمؤسسات محل الدراسة؟

4 -هل يختلف مدى إلتزام المؤسسة بالجوانب البيئية بإختلاف خصائصها الهيكلية؟

وكإجابات مبدئية على التساؤلات المطروحة، وضعنا جملة من الفرضيات كما يلي:

1 -تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أدنى درجات الإلتزام البيئي؛

2 -تعتبر أخلاقيات المسير (المالك/المسير) هي العامل الأكثر تأثيرا من أجل إلتزام المؤسسات محل الدراسة بالجانب البيئي؛

3 -يأخذ الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة النمط الدفاعي؛

4 -يوجد إختلاف في مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجانب البيئي بإختلاف خصائصها.

ومحاولة منا لمعالجة هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للإلتزام البيئي في المؤسسات؛
- **المحور الثاني:** أصناف الإلتزام البيئي للمؤسسات؛
- **المحور الثالث:** الدراسة الميدانية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للالتزام البيئي في المؤسسات

قبل الخوض في أصناف الالتزام البيئي وتشخيصها على مستوى العينة، ارتأينا أولا التعرف على ماهية الالتزام البيئي وأهم العوامل المؤثرة عليه، وذلك فيما يلي:

أولا: مفهوم الإلتزام البيئي (l'engagement environnemental)

عرفت الباحثة Berger-Douce Sandrine الإلتزام البيئي للمؤسسات بأنه إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في العمليات اليومية للمؤسسة وفي التفاعل مع أصحاب المصلحة، وذلك على أساس طوعي، حيث يرتكز الإطار النظري للالتزام البيئي على ثلاث أسس هي الدمج ضمن إستراتجية المؤسسة (l'intégration)، المبادرة الطوعية (le volontarisme)، الطابع الرسمي (la formalisation)[1].

كما أنه كثيرا ما يستخدم مفهوم الالتزام البيئي لوصف جهود المؤسسات للحد من آثار نشاطها عن البيئية الطبيعية التي تنشط فيها. كما أن هذا المفهوم استعمل كثيرا في الأدبيات كدلالة عن إدارة الشؤون البيئية[2].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإلتزام البيئي للمؤسسة

تخضع المؤسسات إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات التي من شأنها التأثير عليها من أجل دمج الإهتمامات البيئية في نشاطها، ومن أهم هذه العوامل:

1. الضغوطات الحكومية:

تعتبر من بين الأدوات الأكثر استخداما، والتي إعتمدت من طرف معظم دول العالم في تحقيقها للأهداف البيئية، وتشمل مجموعة التدابير والإجراءات الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات لإدماج البعد البيئي في إدارتها، وعادة ما تصدر في شكل تشريعات وقوانين بيئية وتتكون من الأدوات التالية:

■الأدوات التنظيمية: تتمثل في مجموعة المعايير التي ينبغي على المؤسسة التقيد بها وإلا تعرضت إلى التغريم وتشمل أربع معايير أساسية هي: معايير الجودة البيئية، معايير الإنبعاثات، معايير المنتج، معايير الطرائق؛

■الأدوات الإقتصادية: تتمثل في الجباية البيئية المصممة لإستيعاب التكاليف البيئية وتوفير الحوافز لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا وتستعمل هذه الأدوات من أجل الردع أو التحفيز[3].

2. ضغوطات أصحاب المصالح:

يتمثل أصحاب المصالح في الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة على مستوى محيطها الداخلي والخارجي بحيث تؤثر على المؤسسة من أجل الإلتزام البيئي في نشاطها ومن أهم أصحاب المصالح نجد الأطراف التالية:

■الزبائن: ويتمثل فيما يسمى بالطلب الأخضر للزبائن والناتج من تطور الوعي البيئي لزبائن، والإهتمام بالمعلومات الخاصة بالخصائص البيئية للمنتجات بحيث أصبحت المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة محل طلب متزايد[4]؛

■المستخدمون: وذلك من خلال إستنكار عمال المؤسسة لظروف العمل داخلها والمطالبة بتحسين الوضع البيئي والصحة والسلامة المهنية في محيط عملهم، إضافة إلى ضغوطات النقابات العمالية؛

■الموزعون: يهدف الموزعون من خلال طلب منتجات صديقة للبيئة من أجل جذب المستهلكين الذين يتزايد إهتمامهم بالقضايا البيئية وبالتالي تسويق منتجات لهذه الشريحة وتلبية تطلعات الرأي العام، وهذا ما من شأنه أن يؤثر على المنتجين اللذين يرغبون في التعامل مع شركات التوزيع؛

■البنوك ومؤسسات التأمين: تمارس هذه المؤسسات نوع من الضغوطات وإن كانت بشكل قليل من أجل إلزام المؤسسة بممارسات مستدامة بيئيا، من خلال إجبارها على تقديم دراسات التأثير على البيئة كشروط لتمويل أنشطتها؛

■المساهمين: ينتج ضغط المساهمين من خوفهم على إنخفاض أرباحهم بسبب المخالفات البيئية، كما تدخل المسؤولية البيئية ضمن المؤشرات التي تقيم على أساسها الشركات من وكالات التقييم في بعض الدول المتقدمة؛

■الجمعيات البيئية: تمارس ضغوطات متزايدة على المؤسسة بهدف المحافظة على البيئة من خلال تنوير الرأي العام ومراقبة نشاط المؤسسات وأصبحت تشكل تهديد حقيقي للمؤسسات يجبرها على تبني سلوك بيئي مسؤول؛

■الهيئات القطاعية والعمومية: يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي، بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع وتمثيله أمام السلطات العمومية. وبالنسبة للهيئات العمومية تلعب دور محوريا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين، كما تعد أيضا بمثابة المحرك الأساسي للوضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية في المجال البيئي[5].

3. عوامل الفرصة الإقتصادية:

إن إدماج البعد البيئي في النشاط ليس نتيجة لعامل الضغط والإلزام فقط بل يكون أيضا بسبب الرغبة في اقتناص فرصة إقتصادية يتيحها الإهتمام بالجانب البيئي ومن أهمها نجد:

■المحفزات التسويقية: وذلك من خلال التسويق لصورة المؤسسة بأنها مسؤولة وواعية بإلتزاماتها البيئية وبأن منتجاتها غير مضرة بالبيئة؛

■الميزة التنافسية: أصبح السلوك البيئي اليوم مجال للتميز بين المؤسسات المتنافسة من خلال السلوك البيئي المسؤول، أو من خلال المنتجات الصديقة للبيئة أو ما يعرف بالمنتجات الخضراء[6]؛

■المردودية الإقتصادية: وذلك من خلال العوائد التي يمكن أن يعود بها الإلتزام البيئي ففي السابق كان يعتبر مجرد تكاليف فقط أما حاليا فينظر إليه من خلال العائدات التي يمكن أن تتحقق من خلاله كالإقتصاد في الطاقة والموارد، إعادة التدوير وغيرها الأمر الذي يساعد على تخفيض التكاليف الإنتاجية وبالتالي تحقيق هامش ربحي[7].

4. أخلاقيات المسيرين:

تؤثر الخصائص الفردية للمسير تأثير كبير على الإلتزام البيئي للمؤسسة، خصوصا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز فيها القرار عند مالكها أو مسيرها (المقاول) بالدرجة الأولى وبالتالي فإن أي سلوك بيئي يعود إلى مدى وعيه وقيمه ومعتقداته، حيث يمكن التفريق بين نوعين من المسيرين حسب سلوكهم إتجاه البيئة:

■الصنف الأول: ذو توجه بيئي إصلاحي والذي يوظف العقلانية الاقتصادية في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول والتي عادة ما تقتصر على مجهودات الحد من التلوث فقط؛

■الصنف الثاني: فهو ذو توجه بيئي راديكالي فالأولوية للأهداف البيئية والتي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية[8].

5. العوامل الموقفية:

تتمثل في عوامل السكون الهيكلي التي تؤثر في الإلتزام البيئي للمؤسسة حيث نجد من أهم هذه العوامل مايلي: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الإنتساب الدولي...

■عمر المؤسسة: قام العديد من الباحثين بدراسة أثر عامل الزمن على إدماج البعد البيئي في المؤسسات، فالمؤسسات حديثة النشأة هي الأكثر تلاؤم مع متطلبات حماية البيئة مقارنة مع المؤسسات القديمة وهذا يرجع إلى سببين رئيسيين هما حداثة القدرات التكنولوجيا المستعملة والممارسات الإدارية الحديثة المطبقة في المؤسسات حديثة النشأة.

■قطاع النشاط: بعض قطاعات النشاط الإقتصادي تعتبر حساسة إتجاه البيئة أكثر من غيرها (قطاع الإسمنت، البتروكيمياء، الحديد والصلب...)، لذا فإن هذه النشاطات تأخذ بعين الإعتبار العامل البيئي أكثر من القطاعات الأخرى، في الجزائر قام المشرع بتصنيف الأنشطة بحسب درجة خطورتها على البيئة إلى أربع مستويات[9].

■حجم المؤسسة: يعتبر حجم النشاط من أهم العوامل المؤثرة على الالتزام البيئي للمؤسسة فكلما زاد حجم نشاط المؤسسة كان من السهل عليها الإلتزام إتجاه البيئة بعكس المؤسسات الأصغر حجما ويعود هذا إلى:

كون الإستثمارات البيئية (تكنولوجيا نظيفة، تجهيزات إعادة التدوير، محطات التصفية..) مكلفة وليست متناسبة مع حجم النشاط؛

القدرة المالية العالية وتوفر الموارد البشرية ذات الكفاءة في المؤسسات الكبيرة[10].

■الإنتساب الدولي للمؤسسة: يساهم نشاط المؤسسة على مستوى السوق الدولي في تبنيها سلوك بيئي ملتزم وذلك إستجابة للقوانين الدولية ومعايير التنافسية الدولية ولقوانين الدول التي تنشط فيها[11].

المحور الثاني: أنماط الإلتزام البيئي للمؤسسة

تعتبر الدراسة التي قامت بها الباحثة Butel (1997) من أهم الدراسات التي قامت بتصنيف الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي خلص من خلالها إلى تصنيف إلتزامها البيئي إلى ثلاث مجموعات كالتالي:

أولا: مؤسسات ذات إلتزام دفاعي: يستند هذا النوع من الإلتزام على منطق مالي بحت يركز على النتائج الإقتصادية الفورية والبحث عن الربحية، فالمؤسسات التي تتبنى هذا الإلتزام تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الإقتصادية.

ثانيا: مؤسسات ذات إلتزام إمتثالي: تكتفي هذه المؤسسات بالإلتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون بذل أي شيء إضافي لإحترام البيئة حتى لو كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك، هذه المؤسسات ترى بأن الإستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن ينبغي العمل على تخفيض مستواها، لذا فهي تكتفي بتحقيق الحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية[12].

ثالثا: المؤسسات ذات الإلتزام حساس: يطلق عليه أيضا الإلتزام الإستباقي هذه المؤسسات تفعل أكثر من المتطلبات القانونية، حيث تعتبر البيئية عنصر أساسي لإستمرارية المؤسسة والإستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد لذا فإن الجوانب البيئة تشغل جزء هام من إستراتجيتها[13].

والشكل الموالي يلخص أصناف الالتزام البيئي للمؤسسات.

شكل رقم 01 يوضح أصناف الالتزام البيئي للمؤسسات

المصـدر: من إعداد الباحثان بناءا على الإطار النظري

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات ميدانيا، قمنا بإجراء دراسة ميدانية مست مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على الدوائر الرئيسية لولاية ورقلة والتي تشكل أقطابها الرئيسية وهي دائرة ورقلة، دائرة حاسي مسعود والولاية المنتدبة تقرت، وقد تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات المطلوبة وذلك كما يلي:

أولا: مجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستعملة في الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا توجهنا لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقمنا بدراسة سلوكها وذلك كما يلي:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى بلديات ولاية ورقلة (تقرت، ورقلة، حاسي مسعود)، وتشكلت العينة من 36 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. تم إختيار عينة المؤسسات بطريقة عشوائية مع مراعاة أن تندرج أنشطتها ضمن مدونة الأنشطة المصنفة وفق التشريع الجزائري وكانت العينة كما يلي:

الشكل (02): يوضح تصنيف أنشطة العينة

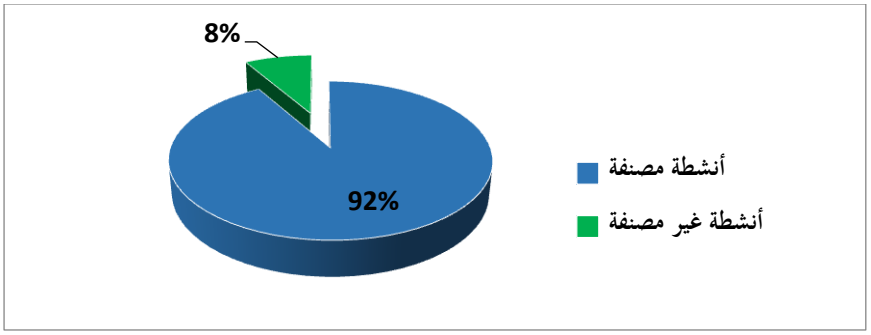

المصـــدر: مديرية البيئة لولاية ورقلة

ويظهر من الشكل أن 92% من مؤسسات العينة تخضع أنشطها إلى التصنيف البيئي، بمعنى أنشطتها لها تأثيرات على البيئة ويتطلب حصولها على الرخصة من أجل مزاولة نشاطها، بينما 8% غير مصنفة النشاط.

وقد تم تصنيفها بحسب نوع رخص نشاطها كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (03): يوضح توزيع العينة بحسب نوع ترخيص نشاطها

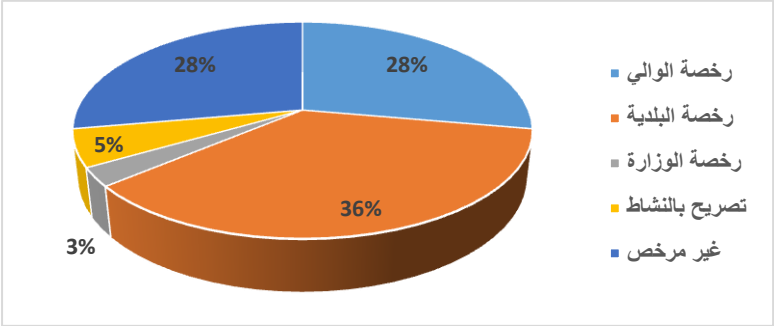

المصـــدر: مديرية البيئة لولاية ورقلة

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة 36% من مؤسسات العينة متحصلة على ترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي ونسبة 28% متحصلة على ترخيص من طرف الوالي بينما نسبة 28% من مؤسسات العينة تنشط بدون حصولها على أي رخصة من الجهات المعينة، أما النسبة المتبقية فتوزعت بين 5% مؤسسات نشاطها يتطلب تقديم تصريح بنشاطها فقط ونسبة 3% متحصلة على ترخيص بالنشاط من وزارة البيئة.

2. أداة الدراسة واختبار صدقها:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، قمنا باختيار أداة الاستبيان لأنها الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات ومع طبيعة الأسئلة المطروحة، حيث قمنا بتصميم إستبيان الدراسة بناءا على الجانب النظري وبالإطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع وضبطه بحيث يتناسب مع فرضيات البحث، تم تقديم إستمارة الإستبيان إلى المستجوبين بشكل مدروس حيث راعينا في تقديمه دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات وبساطتها وأن تؤدي إلى الغرض المطلوب، وقد قمنا بتقسيمه وفق الأجزاء الأساسية التالية:

الجزء الأول: يضمن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالمؤسسة وخصائصها من أجل التعرف على عوامل السكون الهيكلي للمؤسسة من خلال عمر المؤسسة، قطاع نشاطها، حجمها ونوع السوق الذي تنشط فيه.

الجزء الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول مدى تبني المؤسسة للبعد البيئي في نشاطها، حيث تضمن القسم الأول على سؤالين يخصان نشاط المؤسسة في مجال حماية البيئة من خلال التقليل من إستهلاك بعض العناصر ومظاهر الحد من مسببات التلوث في المؤسسة كأهم أنشطة في مجال حماية البيئة للمؤسسات أما القسم الثاني فهي أسئلة لمعرفة مكانة البيئة في المؤسسة.

الجزء الثالث: يتضمن مختلف العوامل التي توثر على المؤسسة من أجل إدراج الجانب البيئي في نشاطها من خلال محاور تضم المحور الأول (تأثير الضغوطات الحكومية)، المحور الثاني (تأثير ضغوطات أصحاب المصالح)، المحور الثالث (تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية)، المحور الرابع (تأثير أخلاقيات المسير).

ومن أجل التحقق من صدق وثبات الإستبيان إستخدمنا معامل ألفا–كرونباخ حيث وجدنا قيمته الإجمالية لجميع محاور الإستبيان بلغت نسبة 94,3% وهي نسبة جد مقبولة تدل على ثبات الأداة، بينما بلغ معامل الصدق لجميع محاور الإستبيان نسبة 97,1% وبالتالي فإن الإستبيان يحقق المستويات المطلوبة في كل من الصدق والثبات ويمكن إعتماده في الدراسة.

وبغرض التأكد من جدية المستجوبين وكذا الحرص على فهمهم لأسئلة الإستبيان وفقراته، قمنا بتدعيمه بالمقابلة مع مسيري أو أصحاب المؤسسات التي شملتهم الدراسة، كما أن المقابلة شملت أيضا بعض مهندسي وإطارات مديرية البيئة بورقلة بغية التعرف على طبيعة وواقع نشاط المؤسسات المراد إجراء الدراسة الميدانية بها مع تقديم بعض التوضيحات القانونية والفنية حول موضوع دراستنا قبل وبعد إجراء الدراسة الميدانية.

ثانيا: خصائص ومميزات عينة الدراسة: بعد جمع وفرز الاستبيانات وإجراء التحليلات اللازمة عليها، توصلنا إلى ما يلي:

1. عمر المؤسسة: تشكل المؤسسات التي يقل عمرها عن 5 سنوات نسبة 41% من مجموع العينة، أما المؤسسات التي عمرها بين [5-10] سنوات تشكل نسبة 16% من العينة، بينما تشكل المؤسسات التي يزيد عمرها عن 10 سنوات نسبة 41% أيضا وهي مؤسسات لديها خبرة نسبيا في مجال الأعمال مقارنة بالفئتين الأولى والثانية.

2. قطاع النشاط: توزع عينة المؤسسات بحسب قطاع نشاطها إلى صناعية وذلك بنسبة 69%، أما التي تعمل في النشاط الخدمي بنسبة 17% أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فيشكل نسبة 11% وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة قليلة 3% من العينة.

3. حجم المؤسسة: تشكل المؤسسات الصغيرة 39% من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة المؤسسات المتوسطة الحجم نسبة 33%، في حين شكلت المؤسسات المصغرة ما نسبته 28% من مؤسسات العينة، وقد إعتمد معيار العمالة لتحديد حجم المؤسسة.

4. سوق نشاط المؤسسات: أما حسب السوق الذي تنشط فيه المؤسسة إن كان محلي أو وطني أو دولي، فكشفت النتائج أن 55% من مؤسسات العينة تنشط على مستوى السوق المحلية أما المؤسسات التي تنشط على المستوى الوطني فتشكل نسبة 42% من المؤسسات، بينما المؤسسات التي لديها سوق دولية فتشكل النسبة الأقل ب 3% فقط من مؤسسات العينة، بمعنى أغلب العينة تنشط في على المستوى الوطني.

ثالثا: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات: سنحاول من خلال هذا الجزء مناقشة نتائج الدراسة الميدانية للتعرف على مدى وعي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة الحفاظ على البيئة أثناء مزاولة نشاطهم وتبنيها كسلوك مسؤول، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا لما يلي:

1. مدى إدراج المؤسسة للبعد البيئي في نشاطها:

من أجل التعرف على الممارسات والأنشطة التي تطبقها المؤسسة في إطار حماية البيئة، طرحنا على أفراد العينة سؤالين، الأول يتعلق بمظاهر ترشيد الاستهلاك، أما الثاني فيتعلق بممارسات الحد من مظاهر التلوث، وذلك باعتبار هذين النشاطين من أبرز الأنشطة في مجال حماية البيئة من طرف المؤسسة، وتوصلنا إلى ما يلي:

1.1. فيما يخص الترشيد في الإستهلاك: أسفرت النتائج على أن مسيري المؤسسات محل الدراسة يهتمون بإجراءات الترشيد حيث عبر عن ذلك 75% من مؤسسات العينة، وقد مست هذه الإجراءات الجوانب التالية: الاهتمام الأكبر بالتقليل من إستهلاك الكهرباء وذلك بنسبة 55%، التقليل من إستهلاك الماء بنسبة 30%، تقليل إستهلاك الغاز بنسبة 16%، بينما كانت إجراءات التقليل من إستهلاك الطاقة (بنزين، وقود...) هي الأقل إهتماما بنسبة 05% من المؤسسات ؛ وتجدر الإشارة أن نسبة 25% من مؤسسات العينة لا تتبع أي إجراءات من أجل الترشيد في الإستهلاك.

وكتفسير لإهتمام هذه المؤسسات بإجراءات الترشيد في الإستهلاك، وبالرغم من كونها من الممارسات البيئية، إلا أنه يجب عدم إغفال كون هذه العناصر هي في الأساس من مدخلات علمياتها الإنتاجية مما يتطلب حسن استغلالها وهي تكاليف إنتاجية يجب مراقبتها والتحكم فيها.

2.1. فيما يخص الحد من مسببات التلوث: وجدنا أن 58% من المؤسسات المستجوبة، تطبق إجراءات للتحكم في مسببات التلوث، وقد كانت إجراءات التحكم في النفايات هي الأكثر تطبيقا في المؤسسات بنسبة بلغت 27%، وتأتي بعدها إجراءات تقليل تلوث الهواء بنسبة 16%، وتليها إجراءات التقليل من تلوث التربة بنسبة 13% من المؤسسات، وفي الأخير إجراءات التقليل من تلوث الماء والتي شكلت النسبة الأضعف بنسبة 5% من المؤسسات. فيما بلغت نسبة المؤسسات التي لا تقوم بأي إجراء للتحكم في مسببات التلوث 42% من مؤسسات العينة.

إن الإهتمام بإجراءات السيطرة على مسببات التلوث، يدخل في الأساس ضمن الإلتزام الذي تفرضه القوانين، خصوصا وأن أغلب مؤسسات العينة هي مؤسسات مصنفة ومتحصلة على تراخيص للنشاط، أي أن نشاطها خاضع للقوانين وعدم إلتزام هذه المؤسسات بتدابير التقليل من التلوث يضعها تحت طائلة القانون والعقوبات، خصوصا الجباية البيئة منها، كما أن هذه النسبة لا تعكس الواقع المطبق فعليا من قبل هذه المؤسسات، فيما يخص السيطرة على مسببات التلوث التي يحدثها نشاطها، ورغم ذلك فإن نسبة معتبرة لا يمكن تجاهلها من هذه المؤسسات والتي بلغت نسبتها 42% لا تقوم بأي إجراءات للسيطرة على مسببات التلوث الناتجة عن نشاطها، وكتفسير لهذا، فإن هذه المؤسسات إما أنها تعتبر نشاطها غير ملوث، أو أنها غير مهتمة بالبيئة وتتهرب من أي تكاليف غير لازمة.

2. إلتزام المؤسسة بالجانب البيئي في نشاطها: للتعرف على مدى إدراج المؤسسة للبعد البيئي في نشاطها، أظهرت النتائج أن الإتجاه العام لإجابات العينة أظهرت نقص الإهتمام بإدراج البعد البيئي ضمن نشاطهم (المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسط بمتوسط حسابي إجمالي (1,69) والتركيز بما هو مفروض عليهم في إطار القوانين والتي كانت في المستوى الأول من الإهتمام، وتجنب أي تكاليف أو نفقات تخص الإنشغلات البيئية والتي كانت بدرجة ضعيفة.

ويمكن تفسير هذه النتائج، بكون الجانب القانوني يحمل طبيعة الإلزام وفي حالة المخالفة تقع المؤسسة تحت طائلة القوانين، أو في حال عدم وجود جدوى بيئية لأنشطة المؤسسات ومشاريعهم يؤدي إلى عدم موافقة الإدارة الوصية على تنفيذها، وبالتالي فإن الإهتمام بها يكون ذو أهمية، أما تقديم المبادرات الطوعية، وتخصيص نفقات خاصة بالجوانب البيئية، فإن مرده لكون هذه المؤسسات في العادة تركز على الربح

والأهداف الإقتصادية بدرجة كبيرة جدا، إنعكس على إلغاء المبادرات الإجتماعية البيئة بشكل كبير ضمن أنشطتها، كما أن طبيعتها وهشاشة وضعها المالي ساهم في هذا أيضا.

➢ وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية التي مفادها: تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أدنى درجات الإلتزام البيئي.

3. العوامل المؤثرة على الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (محل الدراسة):

كما رأينا من خلال التأصيل النظري للموضوع، فهناك جملة من المحددات من شأنها تحديد السلوك البيئي للمؤسسات، أهمها: الضغوطات القانونية، تأثير أصحاب المصالح، عوامل الفرصة الاقتصادية وأخلاقيات المسير، وعليه قمنا باختبار مدى تبني مختلف هذه المحددات وكانت النتائج كما يلي:

1.3. **الضغوطات القانونية:** أسفرت النتائج حول هذا الجانب أن المتوسط العام لعبارات هذا المتغير كمحدد من محددات الإلتزام البيئي بلغ (2,39) وإنحراف معياري (1,55) وذلك ضمن مجال اهتمامات المسير، كما احتلت الفقرة التي مفادها " تسعى المؤسسة لإحترام القوانين البيئية لكي لا تتعرض للضرائب والغرامات" صدارة الترتيب وذلك بمتوسط (2,75) وإنحراف معياري (0,19).

وهذا ما يفسر إهتمام هذه المؤسسات بالجانب البيئي في إطار ما تفرضه القوانين والتشريعات مخافة تحمل غرامات هم في غنى عنها،كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور جاءت بدرجة مرتفعة مما يدل على قوة تأثير الجانب القانوني في إلزام المؤسسات محل الدراسة بالبعد البيئي في نشاطهم.

2.3. **تأثير أصحـاب المصالح:** الإتجاه العام لإجابات المبحوثين لفقرات هذا المحور جاءت بمستوى متوسط (حيث بلغ متوسط الإجابات (2,03) والانحراف المعياري (0,48))، أي أن تأثير أصحاب المصالح ضعيف لإلزام المؤسسات بإدراج البعد البيئي ضمن إهتمامهم، وكتفسير لضعف ضغوطات أصحاب المصالح (زبائن، مساهمين، مستخدمين...) على المؤسسات محل الدراسة من أجل حثهم على الإهتمام بالجانب البيئي يرجع إلى تركيزهم على الجانب الإقتصادي بالدرجة الأولى إضافة إلى نقص الوعي البيئي لديهم أيضا.

3.3. **تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية:** حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (2,15) وإنحراف معياري (1,46) (المبين في الملحق الأول) وهو ضمن المستوى المتوسط، بمعنى أن عوامل الفرصة الإقتصادية غير جذابة في نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لكي يدرجوا البعد البيئي في مؤسساتهم.

فبتفصيل نتائج المحور، نجد أن الفقرة التي تصدرت المحور تتعلق بـ" إحترام المؤسسة للبيئة يحسن من صورتها أمام الزبائن" وذلك بمتوسط حسابي (2,53) وإنحراف معياري (0,37) رغم ذلك لم تكن كافية لدفعهم نحو تبني سلوك بيئي مسؤول في مؤسساتهم، في حين تذيلت الترتيب الفقرة المتعلقة بـ" تقديم المؤسسة لمنتجات صديقة للبيئة يجعل منها تتميز عن منافسيها" وذلك بمتوسط حسابي (1,75) وإنحراف معياري (0,65) وهذا يدل على أن أفراد العينة لا يعتبرون الإبداع الأخضر يساهم في الرفع من تنافسية منتجاتهم في السوق ويمكن تفسير ذلك بأن التنافسية بين هذه المؤسسات ترتكز على نقاط أخرى كالجودة والسعر وبدرجة أقل المعايير البيئة.

4.3. تأثير أخلاقيات المسير: فيما يتعلق بهذا المحدد، فأسفرت النتائج على أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ (2,3) والإنحراف المعياري (1,51) وهو ضمن المستوى المتوسط، انخفاض مستوى التأثير لأخلاقيات المسير على إلتزامهم بإدراج البعد البيئي في تسيير المؤسسة؛ حيث يظهر من خلال نتائج الملحق رقم 01 أن أفراد العينة غير ملمين بالمهارات اللازمة لإدراة البيئة في مؤسساتهم.

4. تصنيف الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (محل الدراسة): وهذا الجزء يختبر مدى صحة الفرضية الثالثة، المتعلقة بالتعرف على نمط الإلتزام البيئي للمؤسسات محل الدراسة، لذا قمنا بإجراء التحليل الهرمي Hierarchical Cluster

Analysisبالإعتماد على 12 متغيرة (محور الإلتزام البيئي)، وبعد إجراء التحليل من خلال برنامج Spss ظهرت النتائج كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل رقم 04: التمثيل بالشجرة لأصناف الإلتزام البيئي لمؤسسات العينة

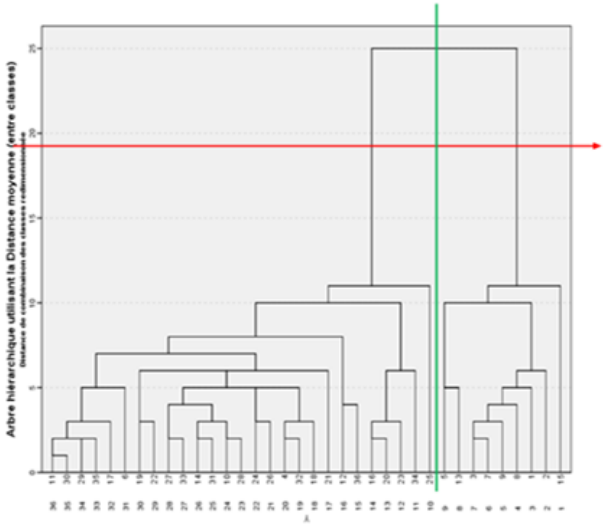

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

من خلال التمثيل البياني للتحليل الهرمي نجد أن هناك مجموعتين من المؤسسات حسب درجة التشابه في السلوك البيئي، كما هو مبين بالخط الأحمر، حيث تضم المجموعة الأولى (09) مؤسسات لديها نفس السلوك، أما المجموعة الثانية فتضم ما مجموعه (29) مؤسسة والتي تشكل الغالبية، حيث تشكل المجموعة الأولى المؤسسات التي تحقق مستويات إلتزام بيئي أكثر مما تفرضه القوانين أي تحقق إلتزام حساس بينما المجموعة الثانية والتي تتشكل الأغلبية هي المؤسسات التي يقتصر إلتزامها البيئي في الإمتثال للقوانين فقط. ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال الشكل التالي:

الشكل (05): تصنيف المؤسسات محل الدراسة بحسب درجة إلتزامهم البيئي

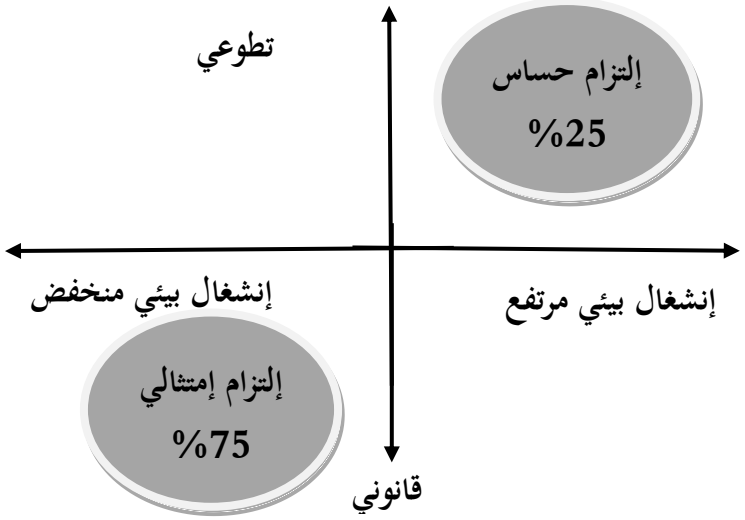

المصدر: بناءا على نتائج التحليل الهرمي

وكتفسير لعدم ظهور النمط الثالث من الإلتزام البيئي (الإلتزام الدفاعي) والمذكور في الجانب النظري للدراسة، فهذا مرده إلى أن مؤسسات العينة رغم تدني إهتمامها بالجانب البيئي إلا أنها تحقق المتطلبات القانونية كحد أدنى وبالتالي فإن الإلتزام الدفاعي لم يظهر ضمن الأنماط الخاصة بالعينة التي أجريت عليها الدراسة.

➢ من خلال ما سبق فإن الفرضية التي مفادها "يأخذ الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة النمط الدفاعي" غير محققة.

5. دراسة مدى وجود اختلاف في إلتزام المؤسسات بالبعد البيئي تبعا لاختلاف خصائصها (عمر المؤسسة، حجمها، قطاع النشاط، إنتسابها الدولي):

من أجل التحقق من مدى صحة هذه الفرضية، قمنا بتجزئتها إلى فرضيات فرعية تبعا لكل متغير، وتم استخدام اختبار التباين الأحادي ANOVA وكانت النتائج كما يلي:

1.5. الفرضية الفرعية الأولى: يوجد إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي يرجع لإختلاف عمر المؤسسة. وهنا أظهر إختبار تحليل التباين الأحادي Anova ،كما في الملحق (2)، مستوى الدلالة (sig = 0,009) أقل من (α=0,05)، بالتالي نقبل الفرضية H1 ونرفض فرضية العدم H0، أي أن هناك إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي، يعزى لإختلاف عمر المؤسسة، وبالعودة للتمثيل البياني للإختبار (Post Hoc)، نجد أن المؤسسات التي عمرها أكثر من 10 سنوات، لديها إلتزام أكثر بالجانب البيئي، ويمكن تفسير هذا بإكتسابها للخبرة، مكنتها من إدراج الإهتمامات البيئية في نشاطها، وتحقيق الإنشغالات البيئية بشكل أحسن.

2.5. الفرضية الفرعية الثانية: يوجد إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي يرجع لإختلاف قطاع نشاط المؤسسة. وقد أعطى إختبار تحليل التباين الأحادي Anova، كما هو مبين في الملحق (3)، مستوى الدلالة (sig = 0,359) أي أكبر من (α=0,05) وبالتالي نقبل فرضية العدم H0 ونرفض فرضية الوجود H1، أي ليس هناك إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي في نشاطها يرجع لإختلاف قطاع نشاطها.

3.5. الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي يرجع لإختلاف حجم المؤسسة. حيث حقق إختبار تحليل التباين الأحادي Anova، كما في الملحق (4)، مستوى دلالة (sig = 0,051) أكبر من (α=0,05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم H0 ونرفض فرضية الوجود H1، أي ليس هناك إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي يرجع لإختلاف حجم المؤسسة.

4.5. الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد إختلاف في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالبعد البيئي يرجع لإختلاف إنتسابها الدولي. حيث أعطى إختبار تحليل التباين الأحادي Anova، كما في الملحق (5) مستوى الدلالة (sig = 0,004) أقل من (α=0,05)، وبالتالي نقبل الفرضية H1 ونرفض فرضية العدم H0 أي وجود إختلاف في إلتزام المؤسسة بالبعد البيئي تبعا لإختلاف إنتسابها الدولي. بعد إجراء التمثيل البياني لإختبار (Post Hoc)، نجد أن الإختلاف في صالح المؤسسات التي تملك سوق على المستوى الدولي، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى ضرورة إلتزامها بالمعايير البيئية الدولية التي تتطلبها شروط المنافسة الدولية، وبالتالي فإن الإنشغالات البيئية يجب تحقيقها لإقتحام هذه الأسواق.

خاتمـة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة، التعرف على مدى إهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبعد البيئي في نشاطهم، بإعتبار القطاع الخاص شريك مهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن شأنهم المساهمة في المحافظة على البيئة، بالتوازي مع مجهودات القطاع العام والشركات الكبيرة وغيرهم من الشركاء الإقتصاديين، وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة نتائج نذكر منها:

- وجود مستوى متدني من الإهتمام بالإنشغالات البيئية في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؛
- تعتبر الضغوطات الحكومية المحرك الاول للمؤسسات المبحوثة من أجل إدراج الإهتمامات البيئية في نشاطها؛
- يغلب النمط الشكلي (الإمتثالي للقوانين) على الإلتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؛
- يوجد إختلاف في مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجانب البيئي بإختلاف عمر المؤسسة حيث كلما زاد عمر المؤسسة زاد وعيها بضرورة الاهتمام بالجانب البيئي؛
- يوجد إختلاف في مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجانب البيئي بإختلاف انتسابها الدولي، ويرجع الإختلاف لصالح المؤسسات التي تملك سوق على المستوى الدولي ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى ضرورة إلتزامها بالمعايير البيئية الدولية التي تتطلبها شروط المنافسة الدولية وبالتالي فإن الإنشغالات البيئية يجب تحقيقها لإقتحام هذه الأسواق.
- لا يوجد إختلاف في مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجانب البيئي بإختلاف حجم المؤسسة وقطاع نشاطها.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي تحصلنا عليها نوصى من أجل تحفيز المؤسسات لإدراج الإنشغالات البيئة ضمن نشاطهم بما يلي:

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الحصول على التكنولوجيا النظيفة بإعتبارها من أنجع الحلول في الحد من التلوث من المصدر؛
- ضرورة إدراج تكوين في أساسيات إدارة البيئة ضمن برامج المرافقة الموجه للمقاولين من أجل تطبيقها لاحقا في مؤسساتهم؛
- تقديم دعم مالي وفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى مبادرات طوعية للحصول على أنظمة إدارة البيئة سواء بالمعايير الوطنية أو المعايير الدولية؛
- إعطاء أهمية أكبر لدراسات التأثير على البيئة ودراسات الجدوى البيئة أثناء تقييم المشاريع، مع إعطاء الأولية في الحصول على التمويل للمشاريع الأقل ضررا على البيئة؛
- الرفع من برامج وحملات التحسيس للتعريف بمبادرات الدولة التي تطرحها من أجل دعم التوجه البيئي للمؤسسات إذ لا حظنا نقص كبيرة في المعلومة لدى أفراد العينة حول ما تقوم به الدولة بهذا الخصوص؛
- دعم الإستثمارات في المشاريع ذات الطابع البيئي بإعتبار البيئة اليوم أصبحت تحمل أفاق إقتصادية واعدة من خلال الإستثمار في الطاقات البديلة، إعادة التدوير، المنتجات الخضراء...؛
- تثمين مبادرة وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والتي قامت بطرح جائزة وطنية للمحافظة على البيئة تنمح للمؤسسات التي تتبنى مبادرات إتجاه البيئة.

المراجع والمصادر:

1. Berger-Douce Sandrine**,** Jouhaina Gherib**, Entrepreneurial Profile and Environmental Commitment of SMEs: A Comparative Analysis in France and in Tunisia,** International Business Research**,** Canadian Center of Science and Education, Vol. 5, No. 7, 2012, p5.

Paul Douglas Keogh, Michael Jay Polonsky, **Environmental commitment: a basis for environmenta**

2. **l entrepreneurship**, Journal of Organizational Change Management, Vol. 11 No. 1, 1998, p44.

3. عياض عادل، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، عدد 2009/07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 11.

4. كيحلي سلمى عائشة، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر دراسة ميدانية لقطاع النفط بحاسي مسعود**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص69.

4 عادل عياض، مرجع سابق، ص 17.

5 Albertini Elisabeth, **L'engagement Environnemental des entreprises : une revue de littérature**, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) Paris, France, 2011, p10.

6 Gondran Natacha, **Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales**, Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, L'école Nationale Supérieure des Mines De Saint-Etienne, France,2001, p 127.

7 عادل عياض، مرجع سابق، ص 18.

8 المرسوم التنفيذي 144/07 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخ في 19 ماي 2007، ص.ص 1-91.

9 Beatrice Butel-Bellini, **L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse pour le doctorat, Université de Lille, France, 1997, p181.

10 Gribaa Fafani, Op, Cit, p 139.

11 Gribaa Fafani**, Les Déterminants de L'intention Environnementale des dirigeants des PME : Cas de l'industrie du textile-habillement Tunisienne**, Thèse de doctorat, l'école national Supérieure de Gestion Sousse, Tunisie, 2013, p 137.

12 Atil Ahmed, **La Démarche environnementale dans la PME algérienne : Vers une analyse typologique des enjeux d'intégration**. 3ème séminaire de recherche Responsabilité Sociale de l'Entreprise et Marchés, Toulouse-France Novembre 20-21, 2008, p, 5.

الملاحــق:

الملحق (1)

محور إلتزام المؤسسة بالجانب البيئي في نشاطها	المتوسط	الإنحراف المعياري	الترتيب	مستوى الإجابة
تعتبر المحافظة على البيئة من القيم الأساسية في مؤسستنا	2,33	0,286	2	متوسط
تراعي المؤسسة في إختيار معدات ووسائل الإنتاج تأثيرها على البيئة مثلا (تقليل إستهلاك الطاقة، تقليل الإنبعاثات، تقليل الضجيج...)	2 ,11	0,575	4	متوسط
تطور المؤسسة منتجاتها (سلعة أو خدمة) لتكون غير مضرة للبيئية	1 ,86	0,637	6	متوسط
تستثمر المؤسسة أموالها من أجل تحسين أدائها في المجال البيئي مثلا (تركيب فلاتر الغبار، محطات تصفية المياه....)	1 ,47	0,542	10	منخفض
تعتبر الإهتمامات البيئية من الإهتمامات الإستراتيجية في المؤسسة	2,00	0,514	5	متوسط
تأخذ المؤسسة البعد البيئي بعين الإعتبار عند وضع مخططاتها	1,67	0,514	9	متوسط

تلتزم المؤسسة بتطبيق القوانين البيئية المفروضة على نشاطها	2,67	0,286	1	مرتفع
تهتم المؤسسة بالبحث عن المعلومات التي تخص التأثير البيئي لنشاطها	1 ,72	0,606	8	متوسط
تحاول المؤسسة التكيف مع المتطلبات البيئية الخاصة بالمتعاملين معها (زبائن، موردين،....) وتسعى للإستجابة لها	2,14	0,294	3	متوسط
تسعى المؤسسة إلى تطوير أدائها البيئي من خلال التواصل مع المؤسسات التي تهتم بالبيئة	1,42	0,593	11	منخفض
تخصص المؤسسة جزء من ميزانيتها للبحث والتطوير خاصة بتحسين أدائها في المجال البيئي	1,33	0,514	12	منخفض
تأخذ المؤسسة التأثيرات البيئية بعين الإعتبار عند تصميم العمليات الإنتاجية	1,83	0,486	7	متوسط
المتوسط العام	1,69	1,3	/	متوسط
العوامل المؤثرة على الإلتزام البيئي للمؤسسات				
أولا: تأثير الضغوطات الحكومية				
قوانين الجودة البيئية التي تفرضها الدولة على نشاط المؤسسة (كمنع الدخان، والنفايات....) تساهم في تبنيها سلوك بيئي مسؤول	2,61	0,359	2	مرتفع
تساهم القوانين التي تحدد الخصائص البيئية للمنتجات لمنتجات (تركيز المواد الكيماوية، إعادة التدوير الغلاف...)في تحسين سلوك المؤسسة إتجاه البيئية	2,56	0,425	3	مرتفع
وجود القوانين البيئية التي تحدد كمية الإنبعاثات الخاصة بنشاط مؤسستكم (كمية الدخان، الضوضاء، الغازات....) يجعل المؤسسة تلتزم بيئيا	2,50	0,429	4	مرتفع
تؤثر القوانين البيئية التي تفرض إستعمال طرق إنتاج غير ملوثة على وسائل إنتاج المستعملة في مؤسستكم	2,08	0,307	5	متوسط
تسعى المؤسسة لإحترام المعايير البيئية من أجل الإستفادة من الإمتيازات والإعانات الضريبة التي تمنحها الدولة	1,81	0,447	6	متوسط
تسعى المؤسسة لإحترام القوانين البيئية لكي لا تتعرض للضرائب والغرامات	2,75	0,193	1	مرتفع
المتوسط العام	2,39	1,55	/	مرتفع
ثانيا: محور تأثير أصحاب المصالح				
وجود جمعيات تهتم بالمحافظة على البيئة يدفع مؤسستكم لتبني سلوك يحترم البيئة	2,03	0,485	1	متوسط
وجود إتفاقيات إحترام البيئة بين قطاع النشاط الذي تنتمي إليه مؤسستكم والسلطات العمومية يجعل مؤسستكم تحترم البيئة	1,94	0,397	2	متوسط
تطلب المؤسسات المالية (بنوك، تأمينات) الدراسات الخاصة بالتأثير على البيئة كشروط لتمويل مؤسستكم وهو ما يدفع مؤسستكم إلى إحترام البيئة في نشاطها	1,47	0,428	5	منخفض
يقوم المساهمين والشركاء في المؤسسة بمطالبتها بإحترام البيئة في نشاطها	1,42	0,650	7	منخفض
يقوم عمال المؤسسة بتقديم مطالب لتحسين ظروف العمل لكي تراعي شروط الصحة والأمن الصناعي	1,58	0 ,707	4	منخفض

يتشرط موزعوا السلع الخاصة بمؤسستكم أن تحترم المؤسسة المعايير البيئية كشرط للتعامل معها	1,47	0 ,485	6	منخفض
يهتم زبائن المؤسسة بالجانب البيئي للمنتجات وهو ما يدفع المؤسسة لتوضيح المعلومات البيئية الخاصة بمنتجاتها	1,81	0,390	3	متوسط
المتوسط العام	1,67	1,29	/	متوسط
ثالثا: محور تأثير الفرصة عوامل الإقتصادية				
تقديم المؤسسة لمنتجات خضراء (غير ضارة بالبيئة) من شأنه الرفع من الطلب على منتجاتها	2,06	0,340	3	متوسط
إحترام المؤسسة للبيئة يحسن من صورتها أمام الزبائن	2,53	0,371	1	مرتفع
تقديم منتجات صديقة للبيئية (غير ضارة للبيئة) يجعل المؤسسة تتميز عن منافسيها في السوق	1,75	0,650	4	متوسط
تساعد التكونولوجيا النظيفة التي تقتصد في مدخلات العملية الإنتاجية على تحقيق هامش من الربح	2,25	0,250	2	مرتفع
متوسط الإجابات	2,15	1,46	/	متوسط
رابعا: تأثير أخلاقيات المسير				
أقوم بمبادرات لتحسين الأداء البيئي في المؤسسة	2,52	0,307	2	مرتفع
ما يهمني هو تحقيق المؤسسة للأرباح ولا أهتم للجانب البيئي	2,36	0,352	4	منخفض
أعتقد أن الإهتمام بالجانب البيئي ليس من مسؤوليتي	2,69	0,275	1	منخفض
تدفعني معتقداتي الدينية للمساهمة في الإهتمام بالبيئة	2 ,42	0,307	3	مرتفع
أملك المهارات والمعارف التي تسمح لي بتحسين الأداء البيئي للمؤسسة	1,81	0,561	6	منخفض
أعطي الجانب البيئي إهتمام عند إتخاذ القرارات داخل المؤسسة	2,00	0,457	5	متوسط
المتوسط العام	2,30	1,51	/	متوسط

الملحق (02): نتائج إختبار Anova لعمر المؤسسة

ANOVA à 1 facteur

محور الإلتزام البيئي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,160	2	1,080	5,427	,009
Intra-groupes	6,569	33	,199		
Total	8,729	35			

الملحق (3): نتائج إختبار Anova لحجم المؤسسة

ANOVA à 1 facteur

محور الإلتزام البيئي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,824	3	,275	1,112	,359
Intra-groupes	7,905	32	,247		
Total	8,729	35			

الملحق (4): نتائج إختبار Anova لقطاع نشاط

ANOVA à 1 facteur

محور الإلتزام البيئي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,440	2	,720	3,261	,051
Intra-groupes	7,289	33	,221		
Total	8,729	35			

الملحق (5): نتائج إختبار Anova لسوق المؤسسة

ANOVA à 1 facteur

محور الإلتزام البيئي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,502	2	1,251	6,628	,004
Intra-groupes	6,227	33	,189		
Total	8,729	35			